

تقرير

سلسلة الرواتب:
الإقرار أو الانفجار؟

لم يكن مفاجئاً عدم إقرار سلسلة الرواتب في اللجان النيابية أمس، إذ أكدت القوى السياسية ما هو مؤكد: رضوخها لمصالح تجمع أصحاب الرساميل. ما جرى أمس في اللجان النيابية المشتركة فتح باب الاحتمالات على إعادة تجديد الصراع المفتوح مع المعلمين والموظفين، إذ حسمت هيئة التنسيق النقابية خيار المواجهة مجدداً

قانت الحاج

فتحت جلسة اللجان النيابية المشتركة أمس جولة جديدة من جولات الصراع المفتوح منذ 2011 بشأن تصحيح الأجور وإقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام. فمنذ اللحظات الأولى لانطلاق أعمال الجلسة، خرج نواب ووزراء ليقطعوا الشك باليقين، وباشروا الحديث عن صعوبة إقرار مشروع السلسلة منذ الاجتماع الأول، وأن الأمر يحتاج إلى وقت ليس بقصير «فالقصة كبيرة وتقرر مصير اقتصاد البلد ولا يمكن إنهاؤها في ساعات قليلة».

وزير التربية الياس بو صعب قال إن «أجواء الجلسة منذ البداية لم تعكس نية بإنهاء الموضوع، بدليل أنه جرى تأجيل الحديث عن مطالبتنا باعتماد الخيار الأول في تقرير اللجنة

النيابية، المتعلق بالحقوق المكتسبة إلى نهاية الجلسة، وانسحب عدد من النواب عندما وصل الأمر إلى قبول الحقوق أو رفضها». وكان صادماً أن تكتشف وزارة المال بعد خمسة أشهر من البحث في المشروع أن كلفة السلسلة هي أكثر بـ 500 مليار ليرة لبنانية مما هو وارد في تقرير اللجنة الفرعية، علماً بأن الوزارة هي التي زودت اللجنة الأرقام والدراسات، ما قد يكون ذريعة لعرقلة المشروع.

هكذا ظهر المجلس النيابي الممدد لنفسه يسير أعماله تحت ضغط تجمع أصحاب الرساميل، الذي ثبت مجدداً أنه هو السلطة، وليس بنية احد في القيادة السياسية كسر إرادته ونفوذه. استجاب نواب الأمة، ممثلو الشعب، لاستنفار «الهيئات الاقتصادية» في اليومين الأخيرين، وراحوا يستعبرون عباراتهم لجهة أن مشروع السلسلة يهدد الاقتصاد، وأن وضع البلد أهم منا ومن السلسلة، مع أن هؤلاء أنفسهم قالوا إنهم أتوا ليصوتوا ربما تصويماً سياسياً و«شعبوياً» مع مشروع قانون السلسلة وحقوق الناس. نواب آخرون أكدوا أن «الملف مفصلي، وليس بالبساطة التي يتوقعها الموظفون، ويجب دراسة الواردات لتمويل السلسلة بتأن ودقة، وخصوصاً أنه يبدو لنا أن مشروع البنود الضريبية لا يتضمن أرقاماً دقيقة وموثقة، وهو مجرد توقعات خيالية»، وهؤلاء كانوا من كل الكتل النيابية. بعض الأصوات اعترضت على عدم حضور ممثلين عن مصرف لبنان في الجلسة، بما أن الأخير سجل موقفاً لجهة الانعكاسات السلبية

حنا غريب:
هيئة
التنسيق
تتحمل
مسؤولية
عدم رفع
سقف
المطالب
(مروان
طحطح)

تعقد هيئة
التنسيق اجتماعاً اليوم
لاتخاذ قرار بالعودة
إلى التحرك

للمشروع على الاقتصاد. بعضهم الآخر كان أكثر وضوحاً، فذهب إلى حد الموافقة على طلب أصحاب الرساميل استرداد الحكومة للمشروع. وبدأ نواب حزب الله والتيار الوطني الحر

أكثر المدافعين عن المشروعين: السلسلة ونمويلها، والأكثر حماسة لإقرارهما. وبالنسبة إلى الحديث عن أن الإيرادات المتوقعة مجرد تقديرات، قالوا إن الموازنة العامة تكون عادة عبارة عن تقديرات، وشرط ألا تكون الفروق بين الواقع والمقدر كبيرة.

أما النائب إبراهيم كنعان فبدأ واثقاً بالمشروع الذي أعدته اللجنة النيابية الفرعية، وأجاب لدى سؤاله عند دخوله قاعة المجلس عما إذا كانت هناك نية لاسترداد المشروع «عيب بعد كل هذا الشغل؟». وبعد الجلسة التي استمرت نحو 3 ساعات، قال إن «الجو كان إيجابياً، وما طرح هو تقرير اللجنة الفرعية الذي يشرح الدواول باختصار»، وأضاف «فتحنا باب المناقشة حول المشروع برمته، ودخلنا إلى المواد القانونية».

وأوضح انه «لم تُرفع الجلسة من أجل موضوع النصاب فقط، بل توصلنا إلى اعتبار أن السلسلة مبدأ متوافق عليه مع بعض التعديلات التي قد تحصل».

وزير المال علي حسن خليل رأى أن «ما حصل اليوم في جلسة اللجان النيابية المشتركة هو خلاصة عمل طويل للجنة الفرعية، تتطابق مع رؤيتنا في الوزارة». ووصف النقاش داخل الجلسة بالمسؤول والجدي، مشدداً على «ضرورة الحفاظ على التوازن الذي لا يضرب الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد».

المفارقة الأكثر غرابة أن تكون هيئة التنسيق النقابية مراهنة حتى اللحظة الأخيرة على الحس الوطني للنواب، وأن تصاب بخيبة أمل عبر عنقها قادتها بعيد انتهاء أعمال

المتوفرة في لبنان، وقد طُوّر نموذج جيولوجي وجيوحراري ذو أبعاد ثلاثة لاحتساب الحرارة في باطن الأرض على أعماق مختلفة، وعرضت نتائج هذه الدراسة في أطلس للطاقة الحرارية الأرضية، وأعلن نظاريان أن «من نتائج هذه الدراسة أن الطاقة المتوفرة هي 1000 مليون ميغاوات ساعة أو ما يوازي 70 ألف مرة حاجة لبنان السنوية للطاقة. ورغم أن كمية ضئيلة من هذه الطاقة الكامنة يمكن استخراجها بنحو تجاري في وضع التطور التكنولوجي الحالي، إلا أن وفرة هذه الطاقة والتطور السريع في تقنيات الحفر تستلزم أن نبدأ العمل في هذا المجال من خلال إقامة الدراسات اللازمة».

«إن خطة منطقيّة لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية في لبنان تقضي بإنتاج 6 ميغاوات ساعة في حلول سنة 2020، و30 ميغاوات ساعة في 2025، وهو ما يوازي محطة بقدرة 1,3 ميغاوات في 2020 وقدرة 6,5 ميغاوات في 2025، ما يشكل 0,2% من حاجة لبنان في حينه»، قال نظاريان. أنشئ مشروع «سيدرو» في تشرين الأول من عام 2007، على أن تستمر ولايته لمدة خمس سنوات، أي إلى

واستراتيجية الطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية والطاقة المنتجة من نفايات محطات تكرير المياه المبتدلة»، وذلك في حفل إطلاق دراسة «المسح الوطني للموارد الحرارية الأرضية في لبنان» بالتعاون مع UNDP-CEDRO، «انسجاماً مع ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي أقرت عام 2010، والزام الدولة اللبنانية بجعل حصة الطاقات المتجددة 12% (من مجمل الطاقة المنتجة) عام 2020».

«تم مسح كمية الطاقة الحرارية الأرضية من خلال البيانات الجيولوجية والمائية والحرارية

الطاقة 1000 مليون
ميغاوات ساعة أو
ما يوازي 70 ألف مرة
حاجة لبنان السنوية

تشرين الأول من عام 2013. يعمل المشروع بفضل موازنة قيمتها 9,73 ملايين دولار أميركي بمؤهلها «الصندوق اللبناني للنهوض» بهبة إسبانية.

يهدف المشروع إلى تركيب نحو 180 تطبيقاً من التطبيقات الخاصة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في المنشآت العامة في كل المناطق اللبنانية، وضمان نقل التكنولوجيا، وحض القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف مصادر الطاقة المتجددة، والإسهام في خلق بيئة مواتية لاعتماد سياسة وطنية مستدامة في مجال الطاقة.

تشمل التطبيقات الخاصة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، استخدام الطاقة الشمسية على نطاق واسع لتسخين المياه (بين 2000 ليتر و12 ألف ليتر) والنظم الكهربائية الضوئية للإنارة والأدوات الكهربائية (مدى النظم 1,2 - 2,7 كيلو واط ذروة) ومصابيح الإنارة الموفرة للطاقة ومشاريع العزل الحراري (التعديل الرجعي) وتطبيقات إنارة الشوارع ذات كفاءة الطاقة ونظم الرياح الصغيرة والمضخات الحرارية الأرضية ونظم الطاقة المائية.

تقرير

لبنان يستكشف «الطاقة الحرارية الأرضية»

قراس أبو مصلح

الطاقة الحرارية الأرضية مصدر متجدد للطاقة النظيفة تنبع من باطن الأرض، حيث يُقدر أن أكثر من 99% من كتلة الكرة الأرضية عبارة عن صخور مصهورة تتجاوز حرارتها 1000 درجة مئوية، وأهم مصادرها الطاقة الحرارية المخزونة منذ تكوين الكرة الأرضية، والنشاط الإشعاعي في قلب الأرض، بالإضافة إلى الاحتكاك بين الصفائح التكتونية. ويبلغ معدل الانسياب الحراري إلى سطح الأرض بين 50 و70 ميغواط للمتر المربع كمدل عالمي، مقارنة بـ 342 واط للمتر المربع يعطيها الإشعاع الشمسي. استغلت الطاقة الحرارية الأرضية من ينبابيع الحارة الطبيعية منذ العصر الحجري القديم، وفي عام 2012 كانت 11,400 ميغواط منها تغذي شبكات الطاقة في 24 دولة حول العالم.

انحصر استخدام هذه الطاقة تاريخياً في المناطق القريبة من حدود الصفائح التكتونية، لكن التطورات التكنولوجية الحديثة وسعت نطاق استخدامها وحجمه كثيراً، حيث باتت تُستخدم حتى للتدفئة المنزلية. ربما كان الشكل الأكثر شيوعاً لاستخدام

طاقة الأرض الحرارية هو بحفر أنابيب تُضخ عبرها الماء من السطح إلى عمق يراوح بين 150 متراً و5 كيلومترات في باطن الأرض، فيكتسب الماء الحرارة من الطبقات الأرضية العميقة، يُعاد ضخه إلى الأعلى لاستغلاله لأغراض صناعية وللتدفئة وإنتاج الطاقة الكهربائية، كذلك يُستفاد من درجات الحرارة التي تراوح بين 10 و16 درجة مئوية على عمق نحو 6 أمتار في الأرض لتبريد المنشآت صيفاً. وفي سابقة هي الأولى من نوعها في لبنان، جهز مشروع كفاءة الطاقة المتجددة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية «سيدرو»، المبنى الجديد قيد الإنشاء لبلدية «بجة» في قضاء جبيل بنظام مضخات حرارية أرضية يوفر احتياجات المبنى من تدفئة وتبريد ومياه ساخنة للاستعمال المنزلي، عبر وحدتي ضخ تبلغ طاقة كل منهما نحو 30 كيلوواط حرارياً.

وفي إطار التعاون بين مشروع «سيدرو» ووزارة الطاقة والمياه، أعلن وزير الطاقة والمياه آرثور نظاريان، منذ أيام، أن وزارته قد تحققت من «إمكانية تطوير معظم مصادر الطاقة المتجددة، وأنجزت عدة دراسات كاطلس الرياح، واستراتيجية الطاقة البيولوجية،